مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تأثير الفجوات التضخمية في سورية على نصيب الفرد الواحد من الناتج من عام 2000 ولغاية عام 2016.
اسم الكاتب: د. رامي علي زيدان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5242
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 01:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (41) العدد (1) 2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (41) No. (1) 2019

Studying the Inflationary Gaps in Syria from 2000 to 2016

Dr. Rami Ali Zedan *

(Received 8 / 9 / 2018. Accepted 24 / 2 / 2019)

□ ABSTRACT □

This paper examines the effect of inflationary gaps on per capita GDP in Syria during the period from 2000 to 2016. The aim of this research is to study the change in per capita GDP and whether the inflationary gaps have any effect on its decline. , The independent variable is the inflationary gaps, and the dependent variable is per capita GDP. The analytical descriptive approach was used in this research. Results of the statistical analysis showed that per capita GDP decline in Syria was not caused by inflationary gaps.

Key words: Inflationary forces, inflation, index, inflationary gaps, per capita output

* **Associated profesor at the Faculty of Hospitals Management. Al Andalus University for Medical Science in Cadmus.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (41) العدد (1) 2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (41) No. (1) 2019

تأثير الفجوات التضخمية في سورية على نصيب الفرد الواحد من الناتج من عام 2000 ولغاية عام 2016.

د. رامي علي زيدان *

(تاريخ الإيداع 8 / 9 / 2018. قُبِل للنشر في 24 / 2 / 2019)

□ ملخّص □

تناول هذا البحث تأثير الفجوات التضخمية، على نصيب الفرد الواحد من الناتج في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2016. حيث هدف البحث إلى دراسة التغير الحاصل في نصيب الفرد الواحد من الناتج، وهل كان للفجوات التضخمية تأثيرٌ سلبيٌّ على الانخفاض الذي حصل فيه، وذلك بافتراض أن المتغير المستقل هو الفجوات التضخمية، والمتغير التابع هو نصيب الفرد الواحد من الناتج. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في البحث، مع الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية المساعدة. وبعد الدراسة، تم التوصل إلى نتيجة مفادها أنه لم يكن تراجع نصيب الفرد الواحد من الناتج في سورية، سببه الفجوات التضخمية.

الكلمات المفتاحية: قوى تضخمية، تضخم، الرقم القياسي، فجوات تضخمية، نصيب الفرد الواحد من الناتج.

* أستاذ مساعد – كلية إدارة المشافي. جامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية بالقدموس.

مقدمة:

يعد التضخم من أخطر المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول والاقتصاد العالمي على حد سواء، مما يجعل منه مشكلة اقتصادية محلية وعالمية بامتياز، وأحد أهم ما يُؤرِّق فكر رجال الاقتصاد والمجتمع والسياسة والصحافة، والشارع العام بالعموم. والتضخم ظاهرة طبيعية وغير مثيرة للقلق عندما يكون بمعدلات منخفضة وعلى مدار فترات طويلة من الزمن (التضخم الزاحف)، لكن الخطورة تكمن عندما يكون بمعدلات مرتفعة نسبياً فأكثر.

أهمية البحث وأهدافه:

الفجوات التضخمية في اقتصاد ما، لها تأثيرٌ سلبيٌّ على نصيب الفرد من الناتج، إذا كانت في حالة ازدياد دائمٍ ومستمرٍ، بمعنى أن الفجوات ليس بالضرورة أن يكون تأثيرها سلبياً على نصيب الفرد من الناتج بشكل دائم. هذا ويهدف البحث إلى ما يأتي: – دراسة الفجوات التضخمية في سورية. – دراسة نصيب الفرد الواحد من الناتج. – هل كان للفجوات تأثيرٌ على تغير نصيب الفرد ؟

مشكلة البحث:

إن تراجع نصيب الفرد الواحد من الناتج في بلد ما، له انعكاسات اقتصادية واجتماعية سيئة. في بحثنا هذا سنلاحظ تراجع نصيب الفرد الواحد من الناتج في سورية اعتباراً من عام 2008، حيث سندرس مدى علاقة الفجوات التضخمية بذلك.

منهج البحث وأدواته:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف وتحليل الظاهرة المدروسة، خلال فترة الدراسة، وسوف نستخدم بعض الأدوات الإحصائية لدراسة العلاقة الارتباطية وتحليل متانتها، وذلك من خلال دراسة معامل الارتباط البسيط (البيرسوني) بين الفجوات التضخمية، ونصيب الفرد من الناتج.

مكان وزمان البحث: المكان: سورية. الزمان: من عام 2000 حتى عام 2016.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل (X): الفجوات التضخمية في سورية خلال الفترة (2000 حتى 2016).

المتغير التابع (Y): نصيب الفرد الواحد من الناتج خلال الفترة (2000 حتى 2016).

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة بين الفجوات التضخمية (X)، ونصيب الفرد من الناتج (Y)، في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2016، ونُعبِّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية كما يلي:

$H_0: R_{xy} = 0$

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين الفجوات التضخمية (X)، ونصيب الفرد من الناتج (Y)، في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2016، ونُعبِّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية كما يلي:

$H_1: R_{xy} \neq 0$

الدراسات السابقة: توجد الكثير من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع التضخم في سورية، أما موضوع الفجوات التضخمية فلم نجد أي دراسة مستقلة بذاتها عن الموضوع، لذلك يأتي بحثنا ليسلط الضوء على موضوع التضخم من زاوية الفجوة التضخمية.

تعريف التضخم: توجد عدة تعاريف للتضخم، وهي وإن اختلفت من حيث الزاوية التي يُنظَر إليها للتضخم، إلا أنها بالمحصلة تدلل على معنىً واحداً، هو تراجع القدرة الشرائية لوحدة النقد، وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي. وبالعموم يمكن تعريف التضخم بأنه (العمار، 1995، ص 160) عدم استجابة العرض الكلي لعوامل الإنتاج، إلى الطلب الكلي الفعلي، والذي يؤدي على الغالب إلى ارتفاع متواصل في مستوى الأسعار.

أنواع التضخم: توجد عدة أنواع للتضخم يمكن تبيان أهمها كما يلي:

1. **التضخم الجامح (المُفرط ، الشديد):** يُوصَف التضخم بأنه جامحٌ إذا تزايدت معدلات الإرتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل مرتفع خلال فترة زمنية قصيرة. ومن أمثلته (الحجار ورزق، 1999، ص 235) ما حصل في المجر /هنغاريا/، حيث بلغ المعدل الوسطي الشهري للتضخم (19800 %) خلال الفترة بين آب 1945 وتموز 1946. أو كما حدث في ألمانيا في الفترة الممتدة بين 1922 . 1923، حيث انهار النظام النقدي الألماني تحت ضغط النفقات وسداد الديون وأعباء إعادة بناء ما تهدم بفعل الحرب، حيث بلغ المعدل الوسطي الشهري لنمو التضخم (322 %). فقد ارتفع مؤشر السعر في ألمانيا (ساموبلسون، 2006، ص 707) منذ يناير 1922 وحتى نوفمبر 1923 من (1) إلى (10000000000). وفي سنة 1924 (هرمز، 2008، ص 373) اضطرت ألمانيا إلى إلغاء عملتها الوطنية /المارك/ واستبداله بعملة جديدة /الرايشمارك/ وأعلنت قيمته على أساس أن المارك الجديد /الرايشمارك/ يساوي مليار مارك قديم ... أو كالارتفاع الحاصل حالياً في الأسعار في سورية منذ بداية الحرب العدوانية عليها في آذار عام 2011 وحتى تاريخه، حيث ازداد المستوى العام للأسعار 10 أضعاف، وفي بعض السلع أكثر من ذلك بكثير.
2. **التضخم الراكض:** عندما يتزايد المستوى العام للأسعار (25 %) سنوياً على مدار سنوات متتالية.
3. **التضخم الماشي:** عندما يتزايد المستوى العام للأسعار بحدود (4 % حتى 10 %) سنوياً على مدار سنوات متتالية.
4. **التضخم الزاحف:** عندما يتزايد المستوى العام للأسعار أقل من (4 %) سنوياً، على مدار سنوات متتالية.
5. **التضخم الجزئي:** يحدث في بعض السلع والخدمات (وليس جميعها).

الفجوة التضخمية (أو ما يُعرَف بمعيار فائض الطلب) في سورية من عام 2000 ولغاية 2016:

كيفية حساب القوى التضخمية:

يتمثل المظهر العام للتضخم في الإرتفاع المتواصل للأسعار، إلا أنه يجب التأكد أن ارتفاع المستوى العام للأسعار، مُقاساً برقم قياس أو آخر - وإن كان يُشير إلى وجود التضخم - لا يعتبر سبباً لوجودها، بل هو نتيجة لوجود قوى تضخمية تتبع حالات الإختلال في الاقتصاد الوطني.

وقد اختلفت النظريات الاقتصادية، واختلف الاقتصاديون أيضاً في تفسير ظهور تلك القوى التضخمية. واستناداً لهذه النظريات اشتق الاقتصاديون معاييرَ ومقاييسَ مختلفة لقياس تلك القوى التضخمية، ومعدلات التضخم، ولعل أهم تلك المعايير:

1. معيار الاستقرار النقدي (أو ما يُعرَف بمعيار الضغط التضخمي).

2. معيار الرقم القياسي للأسعار.
3. معيار الفجوة التضخمية (أو ما يُعرَف بمعيار فائض الطلب) وهو ما يهمنا في بحثنا هذا.

تُمثِّل الفجوة التضخمية الفرق بين الطلب الكلي على السلع والخدمات والعرض الكلي، أي أنه إذا لم يقابل الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مماثلة في حجم الإنتاج والعرض من السلع والخدمات، ينشأ فائض طلب ينصبُّ أثره بالكامل على رفع المستوى العام للأسعار، حيث يواجه الاقتصاد حالة من التضخم البحت. والفجوة التضخمية يمكن حسابها كما يلي:

(الفجوة التضخمية = إجمالي الاستخدامات – إجمالي الموارد).

حيث أن:

(إجمالي الاستخدامات = الاستثمار + الاستهلاك + الصادرات)

(إجمالي الموارد = الناتج المحلي الصافي بالأسعار الثابتة + الواردات).

وفيما يلي حساب الفجوات التضخمية في سورية من عام 2000 حتى عام 2016.

جدول رقم (1) يوضح الفجوات التضخمية في سورية للفترة (2000 حتى 2016)
طبقاً لمعيار فائض الطلب المحلي، بأسعار 2000 الثابتة (بملايين الليرات السورية) *

البيان / السنة	ن.م. ص. ب. ع. إ. ب. ث.لعام 2000	ص. ت. ر. م. ب. ث. لعام 2000	س. ح. ب. ث. لعام 2000	س. ن. ش. ب. ث. لعام 2000	ط. م. ك (4+3+2)	ف. ط. م (1 – 5)	ج. ص. ب. ث لعام 2000 (س+خ)	ج. و. ب. ث لعام 2000 (س+خ)	ف. ت: (7+5) – (1+8)
	1	2	3	4	5	6	7	8	9
2000	841885	150319	112244	573439	836002	−5883	326715	263868	56964
2001	886098	173274	579797	114439	867510	−18588	369068	291204	59276
2002	936920	189954	120014	605107	915075	−21845	401305	311028	68432
2003	938459	223310	132385	644969	1000664	62205	307712	298302	71615
2004	1055699	246466	156136	712434	1115036	59337	381123	418146	22314
2005	1130524	277882	159140	807413	1244435	113911	375413	526835	−37511
2006	1317160	297937	161558	831605	1291100	−26060	452612	459938	−33386
2007	1441657	273344	199622	839599	1312565	−129092	459003	511993	−182082
2008	1459653	257334	198610	858601	1314545	−145108	448622	551121	−247607
2009	1365861	286678	232996	897964	1417638	51777	363474	424583	−9332
2010	1437357	325723	258067	966559	1550349	112992	404140	488758	28374
2011	1591078	368620	252341	1099954	1720915	129837	213104	409602	−66661
2012	1211350	180235	235916	863606	1279757	68407	69985	223132	−84740
2013	924953	203683	214182	557202	975067	50114	48628	181665	−82923
2014	696980	90761	269099	490923	850783	153803	59307	201030	12080
2015	632986	58172	251756	559038	868966	235980	40255	242804	33431
2016	620190	57409	238266	557958	853633	233443	13070	226857	19656

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية للأعوام (2003 ، 2011 ، 2016 ، 2017)، فصل الحسابات القومية.

* **ن. م. ص. ب. ع. ا. ب. ث: الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة.**
* **ص. ت. ر. م. ب. ث: صافي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة.**
* **س. ح. ب. ث: الاستهلاك الحكومي بالأسعار الثابتة.**
* **س. ن. ش. ب. ث: الاستهلاك النهائي للشعب بالأسعار الثابتة.**
* **ط. م. ك: الطلب المحلي الكلي.**
* **ف. ط. م: فائض الطلب المحلي.**
* **ج. ص. ب. ث (س + خ): إجمالي الصادرات بالأسعار الثابتة (سلع + خدمات).**
* **ج. و. ب. ث. (س + خ): إجمالي الواردات بالأسعار الثابتة (سلع + خدمات).**
* **ف. ت: الفجوة التضخمية.**

وفيما يلي جدول يوضح الفجوات التضخمية، ومعدلات نموها السنوية، والأرقام القياسية [1] لتلك الفجوات، باعتبار عام 2000 سنة أساس، ويوضح مقدار التغير الحاصل في الأرقام القياسية لتلك الفجوات.

جدول رقم (2) يوضح الفجوات التضخمية (بملايين الليرات)، ومعدل نموها السنوي (%)، والأرقام القياسية لها باعتبار عام 2000 سنة الأساس، ومقدار التغير الحاصل في الرقم القياسي للفجوات مقارنةً بسنة الأساس، للفترة (2000 حتى 2016).

البيان / العام	الفجوات التضخمية (بملايين الليرات)	معدل النمو السنوي للفجوات (%)	الأرقام القياسية للفجوات	التغير الحاصل في الرقم القياسي للفجوات
2000	56964	-	100	-
2001	59276	4.06	104.06	4.06
2002	68432	15.45	120.13	20.13
2003	71615	4.65	125.72	25.72
2004	22314	- 68.84	39.17	- 60.83
2005	- 37511	- 268.11	- 65.85	- 165.85
2006	- 33386	- 11	- 58.61	- 158.61
2007	- 182082	445.38	- 319.64	- 419.64
2008	- 247607	35.99	- 434.67	- 534.67
2009	- 9332	- 96.23	- 16.38	- 116.38
2010	28374	- 404.05	49.81	- 50.19
2011	- 66661	- 334.94	- 117.02	- 217.02
2012	- 84740	27.12	- 148.76	- 248.76
2013	- 82923	- 2.14	- 145.57	- 245.57
2014	12080	- 114.57	21.21	- 78.79
2015	33431	176.75	58.69	- 41.31
2016	19656	- 41.20	34.51	- 65.49

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1).

نلاحظ من الجدول السابق أن الفجوات التضخمية (وأرقامها القياسية) كانت في ازدياد دائمٍ ومستمرٍ منذ عام 2000 ولغاية عام 2003، حيث انخفضت بدءاً من عام 2004، ولتصبح سالبة منذ عام 2005 ولغاية عام 2009. وبالرغم من زيادتها عام 2010، إلا أنها عاودت الانخفاض وبإشارة سالبة للأعوام 2011 ولغاية 2013، ثم عاودت الازدياد عامي (2014 ، 2015) ثم انخفضت عام 2016.

[1]. الأرقام القياسية هي نوع من النسب الكمية التي تُظهر تغيّر ظاهرة معينة حسب الزمن، نحصل عليها عن طريق قسمة حجم الظاهرة في فترة ما، أو لحظة ما تُسمى لحظة أو سنة المقارنة، على حجمها في فترة أو لحظة أخرى، وعادةً ما تكون الفترة السابقة وتُسمى لحظة أو سنة الأساس. وحاصل هذه القسمة يُضرَب بمئة. نلاحظ من التعريف أن المستوى العام للأسعار لسنةٍ من السنوات يتحدد بمقارنته مع سنة الأساس، حيث نعطي الرقم القياسي في سنة الأساس القيمة (100) نقطة.

وبالرغم من معاودة الفجوة الازدياد خلال الأعوام الثلاثة التالية (2014 ، 2015 ، 2016) إلا أنها بقيت ـ كما نلاحظ ـ أقل مما هي عليه بكثير عام 2010. كما أن معدل النمو السنوي للفجوات التضخمية كان متزايداً خلال جميع أعوام الدراسة، باستثناء أعوام (2011 ، 2013 ، 2014 ، 2016)، حيث كان معدل النمو سالباً.

من جانبٍ آخر، لو درسنا التغير الحاصل في نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الصافي، بين عامي 2000 و 2016، وقارناه مع التغير الحاصل في الفجوات التضخمية، نجد ما يلي:

جدول رقم (3) يوضح عدد سكان سورية (ألف نسمة) والرقم القياسي لعدد السكان، والناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام 2000 (بملايين الليرات) والرقم القياسي للناتج، ونصيب الفرد الواحد من الناتج، والرقم القياسي لنصيب الفرد الواحد، والأرقام القياسية للفجوات، للفترة (2000 حتى 2016).

البيان / العام	عدد السكان		الناتج المحلي الصافي		نصيب الفرد الواحد من الناتج		الأرقام القياسية للفجوات
	العدد (ألف نسمة): 1	الرقم القياسي	المبلغ (مليون ل.س): 2	الرقم القياسي	المبلغ: 2 (بالآلاف)/1	الرقم القياسي 3	4
2000	16320	100	841885	100	51586	100	100
2001	16720	102.45	886098	105.25	52996	102.73	104.06
2002	17130	104.96	936920	111.29	54695	106.03	120.13
2003	17550	107.54	938459	111.47	53473	103.66	125.72
2004	17921	109.81	1055699	125.4	58908	114.19	39.17
2005	18269	111.94	1130524	134.28	61882	119.96	- 65.85
2006	18717	114.69	1317160	156.45	70372	136.42	- 58.61
2007	19172	117.48	1441657	171.24	75196	145.77	- 319.64
2008	19644	120.37	1459653	173.38	74305	144.04	- 434.67
2009	20125	123.32	1365861	162.24	67869	131.56	- 16.38
2010	20619	126.34	1437357	170.73	69710	135.13	49.81
2011	24504	150.15	1591078	188.99	64931	125.87	- 117.02
2012	25198	154.4	1211350	143.89	48073	93.19	- 148.76
2013	25738	158.31	924953	109.87	35937	69.67	- 145.57
2014	14299	87.62	696980	82.79	48743	94.49	21.21
2015	14992	91.86	632986	75.19	42221	81.85	58.69
2016	13325	81.65	620190	73.67	46345	89.84	34.51

المصدر: عدد السكان: المجموعات الإحصائية السورية، فصل السكان والمؤشرات الديموغرافية. باقي الأعمدة: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين (1 ، 2).

نلاحظ من الجدول أن الرقم القياسي لعدد السكان كان في حالة ازدياد دائم خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2013، إلا أنه انخفض أعوام (2014 ، 2015 ، 2016) بسبب الحرب العدوانية على سورية، وما رافقها من هجرة خارجية كبيرة.

أما الرقم القياسي للناتج المحلي الصافي فقد كان في ازدياد دائمٍ من عام 2000 ولغاية 2008، انخفض عام 2009، ثم ازداد عامي (2010 ، 2011)، لكنه ما لبث أن عاود الانخفاض المستمر منذ عام 2012، وليبلغ (73.67) عام 2016.

أما بالنسبة للرقم القياسي لنصيب الفرد الواحد من الناتج فكان يزداد تارةً وينخفض تارةً أخرى منذ عام 2000 ولغاية عام 2010، ثم لوحظ انخفاضه المستمر ليبلغ (89.84) عام 2016.

وبالنسبة للأرقام القياسية للفجوات التضخمية فقد كانت شديدة التغير، تارةً بالازدياد وتارةً بالانخفاض، وفي أعوام كثيرة كانت بإشارة سالبة.

لندرس الآن العلاقة الارتباطية بين الفجوات التضخمية كمتغير مستقل (X)، ونصيب الفرد الواحد من الناتج كمتغير تابع (Y)، في سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2016. في البداية نقول إن قيمة معامل الارتباط البسيط (البيرسوني) التي تُعبِّر عن متانة العلاقة بين متغير مستقل، وبين متغير تابع، تُعطى بالقانون التالي:

$$R_{xy} = \frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{n.\sigma_x.\sigma_y}$$

حيث أن n: عدد السنوات – وأن $\bar{x}$ متوسط x ، $\bar{y}$ متوسط y

σ_x: الانحراف المعياري لـ x – σ_y: الانحراف المعياري لـ y

وكما هو معروف، كلما كانت قيمة معامل الارتباط بالقيمة المطلقة قريبة من الواحد الصحيح، كانت العلاقة بين المتغيرات المدروسة متينة جداً. وهنا نُميِّز بين عدة حالات هي:

1. عندما تكون قيمة [$0.90 \leq |R_{xy}|$] فإن العلاقة تكون متينةً جداً.
2. عندما تكون قيمة [$0.90 > |R_{xy}| \geq 0.80$] فإن العلاقة تكون متينةً فقط.
3. عندما تكون قيمة [$0.80 > |R_{xy}| \geq 0.70$] فالارتباط مقبولٌ.
4. عندما تكون قيمة [$0.70 > |R_{xy}|$] فالارتباط ضعيفٌ.

من الجدولين السابقين (2 ، 3) نقوم بوضع الجدول التالي رقم (4)، ليبين لنا المتغير المستقل X (الفجوات التضخمية)، والمتغير التابع Y (نصيب الفرد الواحد من الناتج).

جدول رقم (4) يوضح الفجوات التضخمية (بملايين الليرات) كمتغير مستقل X، والأرقام القياسية للفجوات، ونصيب الفرد الواحد من الناتج (بألوف الليرات) كمتغير تابع Y، والأرقام القياسية لنصيب الفرد الواحد من الناتج، للفترة (2000 ولغاية 2016)

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المتغير المستقل X	56964	59276	68432	71615	22314	-37511	-33386	-182082	-247607	-9332	28374	-66661	-84740	-82923	12080	33431	19656
الأرقام القياسية للفجوات	100	104.06	120.13	125.72	39.17	65.85 -	58.61 -	319.64 -	434.67 -	16.38 -	49.81	117.02 -	148.76 -	145.57 -	21.21	58.69	34.51
المتغير التابع Y	51586	52996	54695	53473	58908	61882	70372	75196	74305	67869	69710	64931	48073	35937	48743	42221	46345
الأرقام القياسية لنصيب الفرد	100	102.73	106.03	103.66	114.19	119.96	136.42	145.77	144.04	131.56	135.13	125.87	93.19	69.67	94.49	81.85	89.84

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين (2 ، 3).

نلاحظ من الجدول السابق، أن تغير الفجوات التضخمية وأرقامها القياسية، بالازدياد أو الانخفاض، لم يكن يرافقه تغيرٌ مماثلٌ في نصيب الفرد الواحد من الناتج وأرقامه القياسية، لا بل أنه يُلاحَظ خلال الأعوام 2005 حتى 2009، والأعوام 2011 حتى 2013، أن الفجوات التضخمية وأرقامها القياسية كانت سالبة الإشارة، بينما كان نصيب الفرد

الواحد من الناتج وأرقامه القياسية بإشارة موجبة. وبالتالي يمكن القول إنه لم يكن لتغير الفجوات التضخمية أي تأثير على تغير نصيب الفرد من الناتج.

وللتأكُّد من صحة كلامنا سنقوم بوضع الفرضيات الإحصائية واختبارها.

فرضيات البحث واختبارها: يمكن أن نضع فرضيات البحث على الشكل التالي:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة بين الفجوات التضخمية (X)، ونصيب الفرد الواحد من الناتج (Y)، في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2016، ونُعبِّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية كما يلي:

$H_0: R_{xy} = 0$

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين الفجوات التضخمية (X)، ونصيب الفرد الواحد من الناتج (Y)، في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2016، ونُعبِّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية كما يلي:

$H_1: R_{xy} \neq 0$

ولاختبار فرضيات البحث نحسب معامل الارتباط (R_{xy}) بين (X ، Y) خلال الفترة المدروسة. وبالحساب نجده يساوي (مباشرةً من الكمبيوتر، باستخدام البرنامج EXCEL):

$R_{xy} = - 0.45 = |0.45|$

بما أن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط تساوي | 0.45 | فهذا يعني أن الارتباطَ ضعيفٌ، وأن تراجع نصيب الفرد من الناتج لم يكن ناجماً عن الفجوات التضخمية.

اختبار معنوية قيمة معامل الارتباط: كي يتسنى لنا قبول إحدى الفرضيتين، سوف نقوم باختبار معنوية قيمة معامل الارتباط كما يلي:

$$\tilde{t} = \frac{|r|.\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r^2}} = \frac{|0.45|.\sqrt{16-2}}{\sqrt{1-(-0.45)^2}} \Rightarrow \tilde{t} = 2.110$$

وكما هو معروف، كي نقبل فرضية العدم يجب أن تكون قيمة / t / المحسوبة هنا، أصغر من قيمة / t / الجدولية في جدول توزيع ستودينت. وبمقارنة قيمة / t / المحسوبة هنا والتي تساوي (2.110)، مع قيمة / t / الجدولية المأخوذة من جدول توزيع ستودينت المقابلة لـ (n−2= 14) درجات حرية، ومستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، والتي تساوي (2.145)، نجد أن / t / المحسوبة أصغر من / t / الجدولية، لذلك نقبل فرضية العدم (H_0) القائلة إنه لا توجد علاقة بين الفجوات التضخمية (X)، ونصيب الفرد الواحد من الناتج (Y)، في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2016، ونرفض بالتالي الفرضية البديلة (H_1) القائلة إنه توجد علاقة بين الفجوات التضخمية (X)، ونصيب الفرد الواحد من الناتج (Y)، في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2016.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

أ- التضخم ظاهرة طبيعية عندما يكون بمعدلات منخفضة، وعلى مدار فترات زمنية طويلة.

ب- كان معامل الارتباط بين المتغيرين المدروسين ضعيفاً، حيث بلغ | 0.45 |.

ت- لا يوجد أي ارتباط بين تغيرات الفجوات التضخمية، وتغيرات نصيب الفرد الواحد من الناتج.

ث- انخفاض نصيب الفرد الواحد من الناتج في سورية خلال الفترة المدروسة لم يكن بسبب الفجوات التضخمية.

التوصيات:

1. رفع سوية الإنتاجية المحلية في المنشآت الاقتصادية (عامة وخاصة ومشتركة)، وزيادة تلك المنشآت من قدرتها التنافسية، ويتحقق ذلك من خلال اتباع عدة أساليب منها: – اتباع أساليب إدارية وإنتاجية أكثر تطوراً. – الاطلاع على أحدث ما تمَّ التوصل إليه من علوم ومعارف في مجالات عملها، والاستفادة منها ومحاولة تطبيقها. – المشاركة في المعارض والمؤتمرات ذات الصلة بأنشطتها. – رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال تعظيم مخرجاتها والحد من مدخلاتها غير الضرورية. – التحديث والتطوير الإداري المستمرين ... الخ حيث لوحظ تراجع مؤشر التنافسية لسورية. فقد أشار أحد الاقتصاديين (نصر، 2011، ص 9) أن سورية تراجعت على مؤشر التنافسية العالمي من ترتيب 78 عام 2008 (من أصل 134 دولة) إلى ترتيب 97 عام 2010 [2] (من أصل 139 دولة).

2. تقديم كافة المحفزات اللازمة للاستثمار الذي يعتبر أهم الأنشطة الاقتصادية على الإطلاق، وذلك على اعتبار أنه من أكثر عوامل النمو الاقتصادي أهميةً وتشغيلاً لليد العاملة. فالأموال بحد ذاتها لا تقضي على الفقر، ولا تخلق فرص عمل، ولا تؤمِّن حاجات الأفراد، ولا تحقق نمواً اقتصادياً، إنما استثمار تلك الأموال. والاستثمار ليس مجرد توظيف لرؤوس الأموال بهدف الحصول على الأرباح، وإنما مشروعٌ تنمويٌ يحتاج إلى الرعاية والاهتمام، وذلك بتوفير المناخ الملائم له، والمناخ الملائم ليس مجرد قانون يصدر لتشجيع الاستثمار، وليس مجرد مجموعة من الإعفاءات والحوافز، وإنما هو كلٌّ متكامل من المحفزات والشروط والمقومات الاقتصادية التي تعطي بالنتيجة أرضية يمكن أن يُقام عليها مشروع تنموي حقيقي. ويمكن أن تشمل أهم تلك المحفزات الواجب تقديمها بالآتي: – تبسيط الإجراءات الإدارية الأولية اللازمة، من تراخيص وما شابه ذلك. – تطوير النظام المصرفي. – إنشاء جهة مركزية للتعامل معها عوضاً عن تعدد الجهات الوصائية والرقابية. – العمل المستمر على تطوير وتحديث النظام الضريبي. – تقديم تسهيلات مالية ونقدية أكبر للمستثمرين في المناطق النائية، وللذين يستثمرون في مجالات وأنشطة أكثر خطورة، أو ذات فترة تفريخ أطول ... الخ.

3. ترشيد الإنفاق، واتباع أساليب إدارية تُقلل النفقات غير الضرورية، ومحاربة الفساد والرشوة. فالرشوة ليست مجرد إعطاء مبلغ من المال من أجل الحصول على خدمة غير مشروعة، أو أنها مجرد مبلغ من المال يُعطى لبعض موظفي الإدارة العامة في سبيل إنجاز أعمال مشروعة على نحو سريع، بل إنها تؤلِّف في الحقيقة نظاماً مضاداً لقيم التنمية ومناخها السليم. فهي جزء عظيم مما يُسمى (بالاقتصاد السري) الذي يعج . بالإضافة إلى الرشوة . بعمليات التهريب والاختلاس وسرقة المال العام والسمسرة والعمولات غير المشروعة ... الخ، كما يمكن النظر إلى الرشوة على أنها الوجه القبيح للفساد الإداري في الدولة التي تظهر فيها. وبالنسبة للفساد، فكما هو معروف له أثر بالغ السوء على الاقتصاد الوطني، فقد بيّن أحد الباحثين (شبانة، 2016، ص 270) أن سورية حصلت على المرتبة (103 / 142) سنة 2011/2010 في مؤشر هدر الأموال العامة بسبب الفساد. وللتدليل على أهمية محاربة الفساد نشير إلى أن استطلاعاً للرأي (راجع ما يلي: خضور، 1999، ص 42 حتى 44) أجراه البنك الدولي شمل (3600) شركة متعددة

---

[2] أخذت العام 2010 وليس عام 2016 بسبب الحرب العدوانية على سورية، حيث تكون الظروف أثناء الحروب غير مناسبة للاعتماد عليها في التقييم والمقارنة.

الجنسيات وغطى (69) دولة أن الفساد يعد العائق الأول للاستثمار في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، والعائق الثاني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والعائق الخامس في الدول الصناعية.

هذا وتُبيِّن أبحاث معهد البنك الدولي أن البلدان التي تكافح الفساد وتُحسِّن سيادة القانون فيها، يمكنها أن تزيد دخولها الوطنية على المدى الطويل بحوالي (4) أضعاف، وأن بلداً يبلغ فيه نصيب الفرد من الدخل (2000) دولار يمكنه إذا جابه الفساد وعمل على تحسين الإدارة العامة وسيادة القانون فيه أن يتوقع زيادة نصيب الفرد من الدخل فيه إلى (8000) دولار على المدى الطويل.

4. الابتعاد عن التوسع في إصدار نقود جديدة، أو ما يُعرَف بالتمويل التضخمي، لما لذلك من أثر سيء على الدخل الحقيقي للفرد. فمعظم الاقتصاديين (زكي، 1992، ص 109) يرون أن هناك ثمة علاقة وثيقة بين العجز الذي يحدث في الموازنات العامة بالدول المتخلفة، وبين الزيادة التي تطرأ على عرض النقود في المجتمع.

5. إصلاح النظام الضريبي، وإعادة النظر بالإعفاءات الضريبية وخلق مطارح ضريبية، بشكل يُؤخَذ فيه بعين الاعتبار أثر الضريبة على العمل والاستثمار والادخار وحوافز الإنتاج وتوزيع المداخيل، مع مراعاة العدالة الضريبية، وبما يؤدي بالتدريج إلى زيادة إيرادات الموازنة وتحسين متوسط دخل الفرد.

6. استخدام الضرائب كأداة مساعدة في تحقيق الاستقرار السعري، مع الأخذ بعين الاعتبار فئات الدخل التي تتحمل الضريبة، وكذلك أصحاب الدخول أو الفئات المستفيدة من الإنفاق العام لحصيلة هذه الضرائب (للتفصيل راجع ما يلي: السيوفي، 2008، ص 85 ، 86). وتشير الإحصاءات الدولية أن أكثر البلدان النامية اجتذاباً لرؤوس الأموال هي التي تتمتع بقدر كبير من الاستقرار النقدي والمالي (زكي، 2000، ص 119).

7. تطبيق سياسة أجرية تستهدف ضبط معدلات الزيادة في الأجور طبقاً للزيادة في معدلات إنتاجية العمل.

المراجع:

1. العمار، رضوان وليد. *النقود والمصارف*، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، 1995، 338.

2. الحجار، بسام . رزق، عبد الله. *مبادئ الاقتصاد الكلي*، عطية للنشر، لبنان، 1999، 295.

3. السيوفي، قحطان. *السياسة المالية في سورية (أدواتها ودورها الاقتصادي)*، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، 2008، 303.

4. زكي، رمزي. *الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث*، سينا للنشر، القاهرة، مصر، 1992، 279.

5. زكي، رمزي. *انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي*، دار المدى للنشر، دمشق، سورية، 2000، 201.

6. ساموبلسون. *علم الاقتصاد*، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط 1، 2006، 816.

7. هرمز، نور الدين. *اقتصاد /2/*، جامعة تشرين، مركز التعليم المفتوح، اللاذقية، سورية، 2008، 478.

الأبحاث:

1. شبانة، نادية العلمي. بحث بعنوان *(دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد السوري)*، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (38)، العدد (4)، 2016، اللاذقية، سورية، 259 حتى 274.

الدراسات:

2. خضور، رسلان. دراسة بعنوان *(الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد الإداري)*، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية عشرة، دمشق، سورية، 23 شباط 1999، 42 حتى 44.

3. نصر، ربيع. دراسة بعنوان *(الفقر في سورية: مفاهيم بديلة)*، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سورية، من 2011/1/25 ولغاية 2011/6/28، 27.

الدوريات:

1. المجموعات الإحصائية السورية للأعوام (2003 ، 2011 ، 2016 ، 2017) . المكتب المركزي للإحصاء . دمشق . سورية.